

بيان بشأن سلسلة الانفجارات في لبنان وسوريا

يعرب مركز القانون الدولي الإنساني عن قلقه البالغ إزاء الانفجارات المتزامنة واسعة النطاق التي وقعت مؤخراً في لبنان وسوريا وتأثيرها على السكان المدنيين. وفي ضوء هذه الأحداث، نذّر جميع الأطراف المتنازعة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وخاصة مبادئ التمييز والتناسب والاحتياطات في الهجوم.

من الضروري أن تحافظ أطراف النزاع على التمييز الواضح بين المدنيين والمقاتلين في جميع الأوقات. إن الهجمات المباشرة ضد المدنيين أو الأعيان المدنية محظورة تمامًا بموجب القانون الدولي الإنساني، وهذه القاعدة أساسية لحماية أولئك الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية. إن الهجمات العشوائية التي لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد والتي قد تصيب الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني. وفي ظروف استثنائية، يفقد المدنيون حمايتهم إذا شاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية. في مثل هذه الحالات، يجوز استهدافهم بشكل مشروع، ولكن فقط طوال مدة مشاركتهم في الأعمال العدائية.

إن مبدأ التناسب، والذي يعتبر ملزماً أيضاً لجميع أطراف النزاع وفقاً للقانون الدولي الإنساني، يتطلب ألا يؤدي أي عمل عسكري إلى إلحاق ضرر مفرط بالمدنيين مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة. وهذا يستلزم إجراء تقييم دقيق للأضرار العرضية المحتملة التي قد تلحق بالمدنيين عند استهداف أهداف عسكرية مشروعة. ويتطلب من جميع الأطراف اتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين من آثار الأعمال العدائية. ويشمل ذلك إجراء تقييمات شاملة قبل الهجمات لضمان عدم تسببها في وقوع إصابات أو أضرار غير متناسبة بين المدنيين، وتحذير المدنيين من الخطر المحتمل كلما أمكن ذلك، واختيار وسائل وأساليب القتال التي تقلل من معاناة المدنيين.

كما نؤكد على أن استخدام وسائل وأساليب القتال التي تسبب إصابات مفرطة أو معاناة غير ضرورية محظور تماماً.

وعلاوة على ذلك، نذكر جميع الأطراف بأن العمليات التي تهدف إلى بث الزعر بين السكان المدنيين، بما في ذلك القصف العشوائي والواسع النطاق أو القصف المتكرر للمدن، محظورة تماماً بموجب القانون الدولي الإنساني.

إن استهداف آلاف الأفراد في وقت واحد - دون معرفة مكان وجودهم أو محيطهم بالضبط وقت الهجوم - يشكل انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدولي الإنساني المذكورة أعلاه.

ويدعو مركز القانون الدولي الإنساني جميع الأطراف المتنازعة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويجب أن تظل حماية المدنيين أولوية، والامتثال للقانون الدولي الإنساني أمر ضروري للحد من المعاناة والحفاظ على الكرامة الإنسانية أثناء النزاع المسلح.